

ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح
 النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
 كذا ذكره المصنف في شرحه صفة بطلب الفعل
 شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوا
 او مجهولا من القائل احرار من المجهول مطلقا
 فانه يطلب به الفعل عن المنعول لا عن القائل
 الخاطب احرار من الغائب المتكلم بحذف حرف
 المضارعة احرار من كل قوله تعالى فبذلكت
 فلتقوا امين واخر على صيغة الخطاب وذلك لان
 ورويد وكلم احرار اي امر الامر في الحقيقة ضمير
 الوقوف والبناء على السكون لا التفتاء ما يقتضي
 احواله وهو حرف المضارعة لان مشابحة بالامر
 المقتضية للاذراب انما هي بسبب وفي الصورة
 حكم الجوزم اي مثل حكم المضارع الجوزم في سكتها
 الصريح وسقط طنون الاذراب وحرف العلة لانه

لما شابه ما فيه اللام من الجوزم مني احمى له حكمه تقول
 اضر باضرا لولا واخش واخر وايم كما تقول
 لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يمش ولم يمشوا
 ولم يرم وذهب اللوثيون الخ انه يوجب مجزوم الهمزة
 مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
 او بعد حذف حرف متحرك اسكن آخره وتصل
 ما بقي امر اقول في تعدد وفي تصارب ضا
 ولم يذكر المصنف هذا القسم نظيره وان كان
 بعده حرف ساكن وليس المضارع بريئا
 والمعاد بالبرياء ههنا ما يكون ما فيه على الربعة
 احرف من الهزئ فيه وانما حجاب الافعال الربعة
 ردت حمزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف
 المضارعة لتموصل بها الى النطق بالساكن حال
 كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده انا بعد
 الساكن ضمة ودفع الالتماس بالمضارع على تقدير

لما شابه